المعامل بحاجة إلى شهر لتوفير الأدوية المفقودة.. والتسعيرة الجديدة مناسبة للجميع

نقيب الصيادلة لـ«الوطن»: «الصحة» والنقابة ستتخذان إجراءات حازمة بحق المعامل والمستودعات والصيادلة لتوفير الدواء والتقيد بالتسعيرة

محمد منار حميجو

أكدت نقيب صيادلة سورية وفاء كيشي أن وزارة الصحة والنقابة ستتخذان إجراءات حازمة بحق المعامل لتوفير الدواء، والصيادلة والمستودعات للتقيد بالتسعيرة بعدما تم رفع سعر أصناف الدواء إلى ٣٠ بالمئة، مشيرة إلى أنه لن يكون هناك تهاون بحق كل من يخالف التعليمات الخاصة بالتزام كل من المعامل بتوفير الدواء والصيادلة بالتسعيرة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بينت كيشي أن الوزارة والنقابة متفقتان على أن يتم تطبيق القوانين والأنظمة بحق المخالفين، مشيرة إلى وجود لجان من النقابة والوزارة مهمتها توعوية ومحاسبة في الوقت ذاته.

واعتبرت أن التسعيرة الجديدة مناسبة للجميع سواء للمعامل أم الصيادلة باعتبار أنها راعت الأطراف المعنية في ذلك وهم المعامل والصيادلة والمواطن، مؤكدة أن معامل الأدوية السورية وطنية ولا تبحث عن الربح المادي بمقدار ما تعمل على توفير الدواء الوطني في الأسواق.

ولفتت كيشي إلى أن المعامل بحاجة إلى شهر على أقل تقدير حتى تنتج الأدوية المفقودة باعتبار أن الموضوع متعلق أيضاً باستيراد المادة الأولية الداخلة في صناعة الدواء ومن ثم صناعة الأدوية وفحصها قبل طرحها في الأسواق وهذا يحتاج إلى وقت.

من جهته دعا الأستاذ في كلية الصيدلة في جامعة دمشق لؤي العلان إلى تفعيل موضوع التأمين الصحي حتى تتناسب القدرة الشرائية للمواطن مع الارتفاع الجديد للدواء، مشدداً على ضرورة تأمين جميع المواطنين صحياً سواء كانوا عاملين في شركات عامة أم خاصة والتزام شركات التأمين بالوصفة الطبية كاملة بحيث يتم تطبيق التأمين الصحي بشكل كامل.

وفي تصريح لـ«الوطن» شدد العلان على ضرورة وضع قانون يفعل التأمين الصحي ويسهل إجراءات معاملات التأمين باعتبار أن هناك بعض العراقيل التي يواجهها المواطنون في هذا المجال بمعنى هناك بيروقراطية في بعض مكاتب شركات التأمين.

> العلان: ضرورة تفعيل التأمين الصحي لتتناسب القدرة الشرائية للمواطنين مع أسعار الدواء

وفيما يتعلق بموضوع التسعيرة الجديدة للأدوية اعتبر العلان أنها حل مبدئي باعتبار أن الهدف هو تأمين الدواء ومن ثم مناقشة موضوع السعر.

ورفعت اللجنة الفنية العليا للدواء الخميس الماضي أسعار الأدوية المحلية بنسبة ٣٠ بالمئة بهدف معالجة الانقطاع الحاصل في العديد من الزمر الدوائية المصنعة محلياً بسبب ارتفاع تكاليف إنتاجها وازدياد أجور شحن موادها الأولية المستوردة وذلك من جراء الحصار الاقتصادي والإجراءات القسرية الأحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري.

وكان المجلس العلمي للصناعات الدوائية طالب قبل إصدار قرار تعديل الأسعار بضرورة التدخل من وزارة الصحة وإحداث تعديل في أسعار العديد من الزمر الدوائية، وذلك وسط الصعوبات التي تواجه المعامل على صعيد ارتفاع أسعار المواد الأولية وسعر الصرف.

«الفاليه باركينغ».. مهنةٌ عشوائية في شوارع دمشق!

البستوني: إدراج مواقف المطاعم ضمن المأجورة مطلع ٢٠٢٢

سارة المقداد

سادت مهنة «الفاليه باركينغ» مختلف الأمكنة في العاصمة دمشق، وخصوصاً حول المطاعم الفخمة، مستوليةً عبر مجموعات غير مرخصة على بعض الشوارع التي يكثر ارتيادها في المساء، وبحيلة خبيثة «تحصل المطاعم على موقفٍ خاص من المحافظة باعتبارها صاحبة حق في ذلك، ولكن تكشف الممارسة العملية أن المطاعم تستحوذ على عشرة مواقف وأكثر أحياناً، لمنحها للمسؤولين عن الفاليه، والذين لا يملكون أي أساس قانوني للمطالبة بتلك المواقف، وفق المحامي «أرام شربجي».

وبيّن «شربجي» لـ«الوطن» أنه يتم الاتفاق بين الجهة المتعاقدة والشركة أو المجموعة بعقد أو دون، على أن تكون الأخيرة هي المسؤولة عما يحصل للسيارات، والأولى غير مسؤولة عن هذه المهنة والأخطار التي قد تنتج عنها، رغم أنها يجب أن تتحمل ما يترتب على هذه المهنة كمخالفة الأنظمة والقوانين وتجاوز عدد المواقف المسموح فيها، مشيراً إلى أنه إذا كان لا بد من تنظيمها وتحديد الأشخاص المسؤولين عنها ومدى نزاهتهم تبقى مسؤولية المطعم، عدا عن ارتدائهم الزي الرسمي.

حلولٌ حكومية

ومع تمدد سطوة هذه المهنة، تعمل مديرية هندسة المرور في دمشق على إزالة الإشكالات والتعديات على الأملاك العامة بشكلٍ يومي، إلا أنها تعود إلى ما كانت عليه بعد مرور بضعة أيام، وفق تصريح مدير المديرية ياسر اليستوني لـ«الوطن»، مبيناً أن ورشة الإزالة تصادر كل ما هو موجود بحوزة العامل المخالف، كالشماسي والصناديق والكراسي الخاصة فيه، إضافة إلى تنظيم ضبط ومخالفة حجز موقف غرامتها في المرة الأولى ١٥ ألف ليرة سورية، وفي المرة الثانية ٢٥ ألفاً، وفي الثالثة ٣٥ ألفاً، أما في المخالفة الرابعة فتصل إلى نحو ١٠٠ ألف ليرة.

ووعد اليستوني بإنهاء تلك التصرفات غير القانونية، عبر دراسة إدراج «الفاليهات» المحيطة بمطاعم المدينة ضمن المواقف المأجورة «مواقف الاستثمار»، منعاً لوجود أي فالهيات غير منظمة مع مطلع ٢٠٢٢، مشيراً إلى أنها فرصة أيضاً لإدراج الشباب العاملين في هذه المهنة ضمن الشركة المستثمرة بعقد ونظام وتأمينات ولباس موحد ووجود قاعدة بيانات موحدة.

وقال البستوني: إن دمشق تفتقر للمرائب السطحية والبالغ عددها نحو ١٣ مرأباً، كما أنها العاصمة ويشكل فيها السكان إضافة إلى الوافدين من باقي المحافظات ازدحاماً سكانياً، لذلك يتم العمل من خلال المشروع الجديد على استيعاب عدد أكبر من السيارات ضمن المواقف بشكلٍ منظم، ومن دون أي أرتال تتسبب بعرقلةٍ للمرور.

انتحالُ وسرقات

وعلى هذا المنوال وباعتبار أن مهنة «الفاليه» عشوائية، قالت إحدى المواطنات خلال حديثها لـ«الوطن»: إنها كادت تتعرض لحادثة سرقة عند وصولها للمكان المقصود، حيث تقدم منها شاب عارضاً عليها أن يركن لها السيارة، مدعياً أنه «فاليه» إلا أنها لم تعطه المفاتيح وعندما تحدثت مع إدارة المكان أنكروا علاقتهم بهذا الشخص وأنه ليس موظفاً لديهم.

وبيّن أحد المواطنين لـ«الوطن» أنه عندما خرج من المطعم الذي كان يرتاده وجد أن «شاب الفالية» لم يركن السيارة بل يقودها حول المكان، دون أي رهبة.

وما يعزز المخاوف هو أن بعض عاملي الفالية مجهولي الهوية، إما لكونهم غير مرخصين كموظفين نظاميين في المحل ولا تعترف الإدارة عليهم أو لأن البعض ينتحل صفتهم لسرقة السيارات.

وعلى المقلب الآخر، ولكون هذه الوظيفة غير منظمة، فإن العاملين بها لا أساس قانونياً يحميهم لكونهم غير مسجلين لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وغير حاصلين على عقود نظامية، وبالتالي لا راتب ثابتاً لهم.

١٢ ألف هكتار مساحة القمح القابل للحصاد في السويداء من أصل ٤٢ ألف هكتار مزروعة

السويداء – عبير صيموعة

بيّن مدير زراعة السويداء أيهم حامد لـ«الوطن» أن عمليات حصاد محصول القمح في المحافظة تسير بوتيرة عالية لافتاً إلى أن المساحات المزروعة بالقمح والتي تم حصادها منذ بداية هذا الشهر ولتاريخه تبلغ ٢٤٨٨ هكتاراً من مجمل المساحات القابلة للحصاد في المحافظة والبالغة نحو ١٣ ألف هكتار في حين أن المساحات التي تمت زراعتها بلغت ٤٣ ألف هكتار.

وعزا حامد تدني المساحات القابلة للحصاد إلى الانحباس المطري خلال الشتاء وقلة الهاطل المطري مشيراً إلى أن عمليات تسويق القمح قد بدأت مطلع هذا الأسبوع حيث بلغت كمية الأقماح المسوقة لتاريخه نحو ١٨ طناً فقط.

من جهته بين رئيس مكتب الحبوب في المحافظة يوسف وهبة أن المركز وبهدف تسهيل عملية استلام الأقماح من المزارعين، قام بتجهيز ثلاثة مراكز في كل من أم الزيتون للأقماح الدوكما ومركز المزرعة للأقماح المشولة ومركز العنقود لتوزيع أكياس الخيش.

ولفت إلى أن المكتب قام بتوزيع ٢٥٠٠ كيس على مزارعي القمح بسعر ٢٠٠٠ ليرة للكيس المستعمل و٤٠٠٠ليرة للكيس الجديد، منوهاً بأنه وبهدف تخفيف العبء عن الفلاحين سيقوم مكتب الحبوب بدفع أجرة السيارة الناقلة للأقماح بمعدل تسعة آلاف ليرة للسيارة التي تنقل القمح إلى مطحنة أم الزيتون وستة آلاف ليرة للسيارة التي تنقل القمح إلى مركز المزرعة، إضافة إلى تأمين ٥٠ ليتر مازوت بالسعر النظامي لكل سيارة تقوم بنقل الأقماح إلى مراكز الحبوب.

• أرشيف

إحجام عن زراعة القطن في الرقة تخوفاً من انقطاع المياه وعدم توافر السماد

مدير زراعة الرقة لـ«الوطن»: معظم حصاد القمح كان يدوياً بسبب قلة الحصادات

محمود الصالح

كشف مدير الزراعة في الرقة محمد الخذلي عن تسويق ٢٠ ألف طن من القمح في الريف المحرر، من خلال مراكز السبخة ومعدان والدبسي.

وأكد مدير الزراعة في تصريح خاص لـ«الوطن» أن عمليات تسويق الحبوب مستمرة بشكل جيد وهناك إقبال على التسويق نتيجة التسهيلات التي تقدمها مراكز التسويق، والمتابعة الميدانية من لجنة التسويق في محافظة الرقة، لافتاً إلى أنه يتم تسويق القمح في مركز الدبسي بشكل دوكمه وتخزينه في صويعة الحبوب في الدبسي والتي تتسع لحوالي ١٢ ألف طن.

وبين أن الكميات المسوقة من إنتاج الرقة إلى هذا المركز بلغت نحو ١٣ ألف طن، وهناك ٧ آلاف طن من إنتاج محافظة حلب، ومن خلال الصويعة تتم عمليات الشحن إلى المحافظات الأخرى، حسب الخطة التي وضعتها السورية للحبوب، وفي مركزي السبخة ومعدان تجري عمليات استلام المحصول بشكل مشول نظراً لعدم وجود صويعات لاستقبال الدوكمة وتصل الكمية إلى أكثر من ٧ آلاف طن.

وأرجع السبب في قلة التسويق في معدان والسبخة، إلى عدم وجود حصادات كافية في تلك المنطقة، حيث توجد ١٠ آلاف هكتار مزروعة بالقمح هناك ولا يوجد سوى ٧ حصادات مما دفع ٩٠ بالمئة من الفلاحين في معدان والسبخة إلى الحصاد اليدوي، وهذا الاستلام توقع مدير الزراعة أن تصل إلى ٥٠ ألف طن من القمح في المناطق المحررة، أما باقي مناطق الرقة الواقعة خارج السيطرة فلم يتم استلام أي كمية منها، علماً أن زراعة الحبوب تتركز بشكل أساسي في تلك المناطق، وأغلب مشاريع الري الحكومي تتوضع في تلك المناطق، إضافة إلى وجود منطقة الاستقرار الأولى في تل أبيض ومحيطها، حيث توجد فيها كل أنواع المحاصيل الزراعية، وتهطل فيها كميات جيدة من الأمطار.

> توجه لزراعة الجبس والسمسم لقلة تكاليفهما وأرباحهما الجيدة

وعن عمليات زراعة محصول القطن بين الخذلي أن في محافظة الرقة كانت الخطة ٢٨٢٠٠ هكتار وتم تخفيضها بسبب أوضاع المياه وزرعت حتى الآن ١٤ ألف هكتار في جميع المناطق منها ٤٥٠ هكتاراً في المناطق المحررة وسبب تدني المساحات المزروعة بالقطن هو تخوف الفلاحين من انقطاع مياه الري كما حدث في السنوات الماضية، إضافة إلى عدم توافر السماد في وقت زراعة المحصول.

وتأتي الذرة في المرتبة الثالثة من بين المحاصيل الإستراتيجية التي تزرع في الرقة، وكانت الرقة قبل الأزمة تحتل المرتبة الأولى في زراعة وإنتاج الذرة الصفراء، في الموسم الحالي تم التخطيط لزراعة٣٣ ألف هكتار وخفضت إلى ٢٠ ألف هكتار في جميع أنحاء المحافظة، وحتى الآن لم تبدأ عمليات الزراعة لأن الذرة تزرع كمحصول تكثيفي بعد القمح، وبالتالي يقوم الفلاحون اليوم بالتحضير لزراعة الذرة بعد حصاد القمح.

وعن واقع مياه الري أوضح الخذلي أن الريف المحرر يعتمد بشكل أساسي على الري الحكومي وهذه المشاريع يتم تشغيلها بواسطة التيار الكهربائي الذي يتم تزويد الريف المحرر به من خلال المناطق الواقعة خارج سيطرة الدولة، وبالتالي يخشى من قطع الكهرباء وبالتالي توقف مشاريع الري، اليوم يتم تزويد الفلاحين بالمياه في جميع مناطق الريف المحرر على مدى ١٢ ساعة يومياً.